



جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"

* د. هالة عبد القادر صبري

ملخص:

تشكل الجامعات الخاصة في الأردن عنصرا مهما في قطاع التعليم العالي الأردني لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني وخدمة الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية. إلا أن بعض الفعاليات الأكاديمية والرسمية ترى أن الجامعات الخاصة تواجه تحديات منها ما يتعلق بمستوى الجودة في مخرجات التعليم العالي، ومعايير الاعتماد، وعدم مواكبة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل وهيئة التدريس والإدارة الجامعية والنظرة المجتمعية. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن وتحليل معايير الاعتماد والجودة التي تخضع لها هذه الجامعات إضافة إلى إلقاء الضوء على عدد من التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها هذا القطاع. كما تهدف الدراسة إلى تحليل معايير الجودة المعتمدة في بعض الدول المتقدمة بغية تطوير المعايير الأردنية ومقارنتها بالمعايير العالمية لتحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي.

الكلمات الدالة: الجودة الأكاديمية، الاعتماد الأكاديمي، المعايير، الأردن، التعليم العالي، الجامعات الخاصة

Abstract

In Jordan, private universities constitute an important factor in higher education sector. Specifically, they provide an important contribution in supporting the Jordanian economy and serving the large number of students who are willing to go on with their academic education. Many official and academic personalities, believe that private universities face many challenges that relate to their quality, accreditation standards, incompatibility of their academic programs with market demands, faculty, management and societal perception. This study aims to provide an assessment of private universities in Jordan and shed the light on a number of their current and futuristic challenges. The study also attempts to examine quality assurance standards in some developed countries (such as the US and Britain) and compare it with Jordanian standards with the aim of developing them and attaining quality and excellence in higher education.

Keywords: Academic quality, Academic accreditation, Standards, Jordan, Higher Education, Private universities.

* أستاذ مشارك في إدارة الأعمال - جامعة البترا - عمان، الأردن.

جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"

مقدمة:

تولي الدول المتقدمة تحقيق الجودة الأكاديمية ومعايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي عناية خاصة، بسبب قناعتها بأنه يقع على عاتق جامعاتها ومؤسسات التعليم العالي فيها المسؤولية الأولى في إعداد وتأهيل أجيالها لمواجهة تحديات العصر، وإيمانها أن الذي أصبح مطلوباً هو "تعليم" من نوع جديد، تعليم يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق وديناميكيات عصر الثورة التكنولوجية والمعرفية، التي أصبحت أهم خواص القرن الحادي والعشرين. وهي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة والمتضاعفة. وفي هذه الثورة أصبحت الأهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج تعني نهاية التمييز التقليدي بين العمل اليدوي والعمل المعرفي، حيث أصبح الإنسان الفاعل في هذا القرن هو الإنسان متعدد المهارات والقادر على التعلم الدائم والذي يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات في حياته العملية.

ويواجه التعليم العالي في الدول العربية، كغيره من الدول النامية، انتقادات من أطراف عدة باعتباره ما زال دون غيره من الدول المتقدمة. فمثلاً يؤكد تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية للعام (2003) الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموسوم بـ "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، على ضرورة انتباه المسؤولين والأكاديميين في الدول العربية إلى دور الجامعات في تنمية وتحقيق اكتساب المعرفة باعتباره أحد أهم النواقص فيها. وفي التصنيف العالمي الصادر في عام 2009 لأول 200 جامعة عالمية Ranking (Web of World Universities (January & July, 2009) احتلت جامعة عربية فقط هي جامعة الملك سعود المرتبة 197 وفي التصنيف العالمي الصادر في نفس العام لأول 500 جامعة عالمية بإضافة إلى جامعة الملك سعود فقد احتلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن المرتبة 303 (أنظر الملحق أ). كما يكشف التقرير الصادر عن البنك الدولي في شهر شباط 2008 بعنوان "الطريق غير المسلوک - إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (World Bank, Feb. 2008) أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد إنجازات وتقدماً كبيراً في إصلاح أنظمتها التعليمية بهدف زيادة معدلات الالتحاق بجميع مستويات التعليم وسد الفجوة بين الجنسين في هذا المجال، إلا أن هذه الإنجازات ما زالت أقل من مثيلاتها في بلدان أخرى لها نفس المستويات من التنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فما زالت العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي ضعيفة، ولم يتم بعد كسر الفجوة بين التعليم والتوظيف. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة قيام بلدان المنطقة بالمزيد من الإصلاحات لكي تصل إلى نوعية جيدة

للتعليم تتضمن المهارات والقدرات البشرية المؤهلة بحيث تواجه العملية التعليمية معوقات تحد من تنمية قدرة الطلبة على المهارات التحليلية والقدرة على حل المشاكل والتفكير النقدي والإبداع. وقد شدد التقرير على بلدان المنطقة بتسريع عملية الإصلاحات في ثلاثة مجالات تتضمن تحويل التركيز على الإنشاءات إلى نماذج الشراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى، وتبني الحوافز وتشجيع الأداء من جانب القائمين على تقديم الخدمات التعليمية، وأخيراً الانتقال من أسلوب المساءلة أمام الأجهزة الإدارية بالدولة إلى أسلوب المساءلة أمام الجمهور للتأكد من أن التعليم كسلعة عامة يغطي أكبر عدد ممكن من المواطنين. ويجادل هولم - نيلسون (Holm-Nielson, 2001) أن الدول النامية بشكل عام تعاني من نقص الموارد الكافية للمحافظة على مستويات مستمرة من التنمية وتحقيق الجودة في التعليم العالي. كما يرى أيضاً أن السبب يكمن في سلوكيات الإدارة وأساليبها المركزية في اتخاذ القرار والتي تحد من تمكين مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول من القيام بعمليات إصلاح وإجراء التغييرات اللازمة. ويضيف أنه مع التوجه العالمي نحو تحقيق اقتصاديات مبنية على المعرفة فإن الدول النامية تواجه أيضاً تحدياً يتمثل بمدى إمكانية موازنة سياساتها في التعليم العالي لمواجهة التحديات المستقبلية إضافة إلى تحدياتها الحالية.

ومع زيادة التوجه في الأردن نحو الاستثمار في إنشاء جامعات أهلية خاصة، إلى جانب الجامعات الحكومية العامة، فقد أصبحت هذه الجامعات تشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي لا يمكن تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني واستقطاب الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية من داخل الأردن وخارجه، من أجل ذلك فقد أخذ موضوع تطوير التعليم العالي وضمان الجودة في مخرجاته، من خريجي الجامعات وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية والمعرفية، يلقي اهتماماً رسمياً وشعبياً ليس فقط باعتباره مؤشراً رئيساً للتنمية والنهضة الحقيقية بل من أجل مواجهة متطلبات سوق الأعمال المحلية والإقليمية والدولية. وقد أخذ المجتمع الأردني وبكافة فئاته، من قادة رأي ومسؤولي تطوير تربوي وأهالي طلبة وأكاديميون ورجال أعمال، يطالب بضرورة توافر خريجين ذوي كفاءات ومهارات تتواءم مع متطلبات سوق العمل وقادرة على مواجهة المنافسة الإقليمية والعالمية، مما دفع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتوجه نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ووضع معايير معتمدة لتطبيق الجودة المطلوبة. ولكن عدداً كبيراً من التربويين والأكاديميين الأردنيين يرون أن معايير الاعتماد الرسمية وأسس ضبط الجودة للجامعات الخاصة هي من التحديات الأساسية التي يعاني منها قطاع التعليم العالي الخاص في الأردن، إضافة إلى مشكلات أخرى يرون أنها تتمثل في المستوى المتدني للخريجين، وعدم موازنة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل، وعدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي والإدارات الجامعية.

وفي ضوء ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجربة الجامعات الخاصة الأردنية وتشخيص وتحليل واقع معايير اعتماد ومتطلبات الجودة فيها ومقارنتها بتجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال. كما تهدف إلى الإشارة إلى بعض التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي الخاص بهدف دعوة الجهات الأردنية الرسمية والإدارات الجامعية المسؤولة للعمل على صياغة توجهات وأسس محددة لمعايير الاعتماد وموائمة المواصفات العالمية المعتمدة في التميز والجودة في التعليم العالي للبيئة المحلية واعتبار التفاعل بين العناصر المتداخلة في منظومة المؤسسة الأكاديمية ككل متكامل من أجل خلق الثقافة المطلوبة لتحقيق التميز الأكاديمي.

أهمية الدراسة

مع توجه سياسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، وبعض الدول الناشئة، إلى مراجعة وتطوير معايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فيها لضمان تحقيق الجودة الأكاديمية ومواجهة التطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الدراسة هي خطوة لإلقاء الضوء على تجربة الأردن في قطاع التعليم الجامعي الخاص ومقارنة المعايير المعتمدة لترخيصه وضمان الجودة فيه مع تلك المعتمدة في بعض الدول المتقدمة للاستفادة منها في تطوير أسس ومعايير اعتماد تأخذ بالأطر العالمية ولكنها تتواءم مع البيئة المحلية.

منهجية الدراسة وحدودها

تتبنى الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة قطاع الجامعات الخاصة في الأردن وبحث القضايا والتحديات التي تواجه هذا القطاع، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجودة الأكاديمية والمعايير والاعتماد الأكاديمي

مع دخول مؤسسات جديدة للاستثمار الخاص في قطاع التعليم العالي والجامعي، فإن المؤسسات الأكاديمية، وأينما كانت، تواجه معوقات وتحديات من أهمها انخفاض مواردها المالية وزيادة المنافسة على اجتذاب الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية الأكفاء مما دفع الجامعات للسعي لتحقيق الجودة في عملياتها الأكاديمية ومخرجاتها لتحقيق التميز عن غيرها من المنافسين. كما ويؤكد كرافت (Craft, 1994) على أن العولمة قد أدت إلى سهولة انتقال الكفاءات وعمال المعرفة بين دول العالم مما دفع نحو التنافس على اجتذاب هذه الكفاءات وإلى توجه الحكومات ومؤسساتها الأكاديمية إلى التعرف على المعايير المعتمدة في الدول الأخرى للجودة والتميز والاستفادة منها في تطوير معاييرها وضمان تمتعها بالسمعة الجيدة والمواصفات العالية في مستوى التدريس والبحث العلمي والخريجين، مقارنة بغيرها من المؤسسات

الأكاديمية، مما يؤهلها لجذب أفضل الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة المتميزين. كذلك أخذ موضوع الجودة في التعليم العالي يلقي اهتماما في الدول النامية، رغم وجود عدم اتفاق محدد فيما بين حكومات هذه الدول ومؤسساتها الأكاديمية على ماهية الجودة والاتفاق على معايير مناسبة لقياسها.

وتعني "الجودة الأكاديمية" Academic Quality، حسب وصف وكالة الجودة البريطانية QAA، مدى نجاح الفرص التعليمية المتاحة أمام الطلاب في مساعدتهم على تحقيق الدرجات العلمية المنشودة. والعمل على ضمان توفر التدريس المناسب والفعال، والمساندة، والتقييم، والفرص التعليمية الملائمة والفعالة. أما "ضمان الجودة" Quality Assurance فإنه يعني، وحسب تعريف الوكالة البريطانية أيضا، كافة الأنظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة على المعايير والجودة وتحسينها. ويشمل ضمان الجودة فرص التعليم والتعلم، وخدمات مساندة الطلاب (أنظر موقعهم على الإنترنت

QAA website: http://www.qaa.ac.uk/international/studentGuide/Arabic._readers.asp)

ويشير كرافت (1994, Craft) أن تحقيق الجودة الأكاديمية يهدف إلى إيجاد الطرق المناسبة لإقناع الحكومات والمستثمرين بأن مؤسسات التعليم العالي تؤدي عملا جيدا وتبذل الجهود لضمان جودة التعليم ومخرجاته بناء على مؤشرات مختلفة تتضمن تحسين وإصلاح ورفع مستوى التدريس والعملية التعليمية ككل، وتطوير وزيادة البحث العلمي، ورفع قدرات الخريجين، وتحديث معايير الاعتماد، وقياس أدائها مقارنة مع مؤسسات أكاديمية متميزة Benchmarking. أما فريد (1997, Freed et al) فإنه يعتقد أن السعي لتحقيق "الجودة الأكاديمية" لا يمكن اعتباره إستراتيجية جديدة إذ أن مؤسسات التعليم العالي والجامعات تضع دائما السعي نحو تحقيق التميز الأكاديمي والجودة في قائمة أولوياتها والتي غالبا ما يكون تحقيقها سهلا عندما تتوافر الإمكانيات والموارد المالية الكافية. ويرى كيلز (1992, Kells) أن الاهتمام بموضوع "ضمان الجودة" في التعليم العالي قد نشط في التسعينات من القرن الماضي حيث قدمت خلال تلك الفترة دراسات متعددة حول موضوع الجودة في التعليم العالي في أوروبا والولايات المتحدة (Williams, 1997; Craft, 1994; Lindsey, 1994).

ويؤكد جوران أن تحقيق الجودة في التعليم العالي هو منهج وعملية إدارية تهدف إلى تحقيق كفاية التعليم العالي وخلق وهيئة الجو الأكاديمي المناسب للطلبة للحصول على الشهادة الجامعية. ويضيف جوران (1988, Juran) أن ذلك لا يعني التركيز فقط على قياس مدى ما يتم تحقيقه من أهداف بل ينبغي أن يشمل تقييم للإنجازات التي تم تحقيقها في مستويات التعليم العالي. ويقترح أنه في ظل غياب

معايير محددة ومنتفق عليها في التعليم العالي يصبح من الضروري على المؤسسة الأكاديمية أو الجامعة أن تحدد رؤيتها وأهدافها وغاياتها لكي يمكنها من تقييم أداءها وإنجازاتها بناء على هذه الأهداف والغايات. ويعتقد بول (Ball, 1985) أن الجودة تعني "الملائمة والتوافق مع الأهداف" وأن أي منهج أو تخصص أكاديمي هو ذا جودة إذا توافق مع المعايير المحددة له مسبقاً. وتعني "المعايير الأكاديمية" Academic Standards ، حسب تعريف وكالة الجودة البريطانية، مستوى الإنجاز الذي يتعين على الطالب بلوغه للحصول على شهادة أكاديمية. مع التأكيد على أن يكون هذا المستوى مساوياً لما يتم تحقيقه في البرامج المشابهة في جميع أرجاء المملكة المتحدة. ويمثل تعيين المتحنيين الخارجيين واحداً من طرق التأكد من تحقيق تلك المعايير داخل الجامعات والكليات في التخصصات (البرامج) الدراسية. ويشير عدد من الباحثين، مثل كروسي (1979 وديمنج 1986, Crosby, 1979; & Deming, 1986) أن مصطلح الجودة في التعليم العالي هو مصطلح مستورد أساساً من قطاع الصناعة المعروف بـ "إدارة الجودة الشاملة". وتمثل إدارة الجودة Quality Management في التعليم العالي، حسب تعريف وكالة ضمان الجودة البريطانية أيضاً، دليلاً للممارسات الجيدة حول كيفية إدارة المعايير والجودة الأكاديمية للجامعات والكليات. وتتكون إدارة الجودة من عشرة أقسام: برامج أبحاث ما بعد التخرج؛ الطلاب المعاقون؛ تعيين المتحنيين الخارجيين؛ الالتزامات الأكاديمية وشكاوى الطلاب والقضايا الأكاديمية؛ تقييم الطلاب؛ الموافقة على البرامج، ومراقبتها، ومراجعتها؛ التعليم، والمعلومات والإرشاد المتعلق بالمهن المختلفة؛ التعليم الموجّه؛ واختيار الطلاب وقبولهم. والنوعية Quality في التعليم العالي يمكن أن تعني تعليماً ذا نوعية عالية أو متوسطة أو متدنية. فالتعليم ذو النوعية العالية يعني "التميز" في التعليم وفي نوعية الخريجين وهيئة التدريس والعملية التعليمية والبحوث العلمية وفقاً لمعايير معتمدة تؤهلها لنيل رضا المجتمع وذوي العلاقة مع الجامعة والمؤسسة الأكاديمية، وهم الطلبة وذووهم والمؤسسات والهيئات الاقتصادية. ويتطلب ذلك من الجامعة أن تتأكد من أن مخرجاتها تتواءم مع متطلبات هذه الجهات. وهذا بالضرورة يتطلب بناء الثقة بين الجامعة وهذه الجهات المستفيدة. ويؤكد كرافت (Kraft, 1994) على أن بناء هذه الثقة يتوجب ضبط النوعية في عناصر التعليم العالي من أجل تقديم مخرجات معينة ذات مواصفات محددة. كذلك فإنه باستطاعة المستفيدين وأصحاب العلاقة أن يسجلوا ماهية العيب والخلل في عملية التعليم، عن طريق "التغذية الراجعة" لتحسين الخدمة والتي هي من أهم العناصر في إدارة النوعية التي يدخل فيها التدقيق في جميع الإجراءات والأنظمة وتقييم العمل القائم في المؤسسة الأكاديمية ومراقبته.

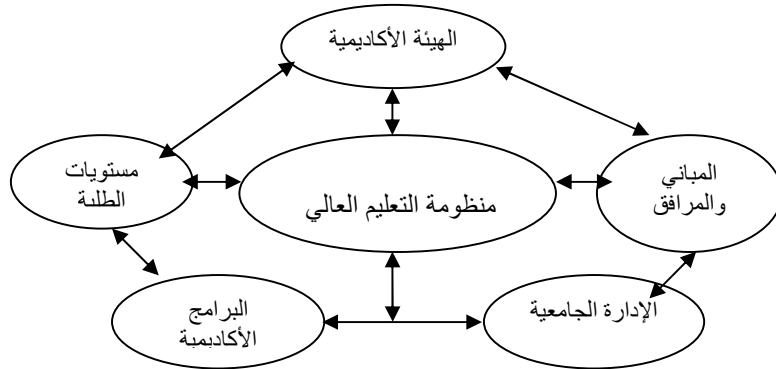
وتمنح مؤسسات التعليم العالي التي تلتزم بتوفير معايير محددة لجودة التعليم فيها شهادة اعتماد Accreditation قد تختلف معاييرها من بلد لآخر أو من مؤسسة لأخرى إلا أنها تتفق جميعاً على تحقيق أهداف الاعتماد المتضمنة المساهمة في تعزيز نوعية التعليم العالي، وخلق معايير للتقييم الداخلي في المؤسسات الأكاديمية، والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحسين في حال وجود أي نقص في الالتزام بمعايير الجودة، وتزويد الطلبة وذويهم وأصحاب الأعمال بالمعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهادات بموجب معايير أكاديمية نوعية معتمدة.

وتعرف الموسوعة الإلكترونية الحرة (ويكيبيديا Wikipedia) الاعتماد بأنه "نوع من ضمان الجودة، تخضع بموجبه خدمات وعمليات مؤسسة تعليمية، أو برنامج تعليمي، للتقييم بواسطة هيئة خارجية". فالاعتماد هو محصلة لتقييم محايد لا يقتصر على البنية التحتية والخدمية، وإنما يتعداه إلى صلب العملية التعليمية. وهو بهذا يختلف عن المفهوم الدارج الذي ينحصر في إطلاق صفة "مُعتمد" أو "مُعترف به" على الجامعات الأهلية تحديداً.

ويؤكد المجلس الأمريكي للتعليم العالي (Council for Higher Education Accreditation (CHEA,1999) على أن من غايات الاعتماد أيضاً التأكد من أن الأموال العامة، وبخاصة في الجامعات الحكومية، تذهب للأهداف الموضوعية من أجلها وأن هناك إمكانية المحاسبة والمساءلة مع ضرورة قيام جهة خارجية بعملية الاعتماد لضبط الجودة في المؤسسات الأكاديمية والجامعات من أجل التأكد من استيفائها لهذه المعايير.

ويرى سارة (1997، ص. 189) أن العناصر الرئيسة والمتداخلة التي تمثل منظومة التعليم العالي والمسئولة عن تحقيق الجودة فيه تتمثل بعناصر مستوى الطلبة، الهيئة الأكاديمية، البرامج الأكاديمية، الإدارة الجامعية والمباني والمرافق. ويصور الشكل (1) التداخل بين هذه العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد معايير اعتماد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، وقد تم توضيح هذه العناصر على النحو الآتي:

الشكل (1) العناصر المتداخلة لتحقيق الجودة في التعليم العالي (سارة، 1997)



1) **الهيئة الأكاديمية:** تتأثر نوعية ومستويات التعليم في الجامعة بنوعية أساتذتها أكثر من تأثرها بأي من العناصر الأخرى التي تحدد مدى الجودة فيها. ويرجع ذلك إلى أن أعضاء الهيئة الأكاديمية هم المسؤولون عن وضع المناهج وتحديد محتوى المقررات وتعليمها ونشر القيم والأعراف العلمية لدى الطلاب. وتشمل الهيئة الأكاديمية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الجامعة وما يملكونه من مؤهلات ومواهب (شهادات، وإنجازات، وبجوث، واختراعات، وجوائز) وما يميز الجامعات العريقة في العالم عن الجامعات الجديدة والاعتيادية أو المغمورة هو نوعية هيئتها الأكاديمية وحجم المنح المخصصة للبحوث العلمية التي يحصل عليها أساتذتها من المؤسسات الأكاديمية والمدنية خارج الجامعة.

2) **مستويات الطلبة المقبولين في الجامعة:** تحدد شروط القبول نوعية الطلبة الذين يجتذبهم الجامعة للانتماء إليها. ومع تواجد جامعات عديدة فإن عملية اجتذاب الطلبة ذوي القدرات والتحصيل الجيد يعني نجاحها في تحقيق مستويات أكاديمية أكثر جودة. فما يمثل المسافة بين نقطتي الدخول والتخرج يرتبط غالباً بكفاءات الطلبة وقدراتهم عند دخول الجامعة.

3) **البرامج الأكاديمية والمهنية:** تكمن الجودة هنا في التنوع في الاختصاصات الرئيسة والفرعية، الشمولية والعمق في البرنامج، حداثة المحتوى، طريقة تنظيم البرامج ومتطلباتها ومقرراتها، والانسجام بين التنوع في البرامج والأهداف مع سياسة وأهداف الجامعة من جهة أخرى.

4) **الإدارة الجامعية:** ويقصد بها عنصر الإنسان والبيئة التنظيمية والنظم والقدرات التي تحكم العمل الإداري في جميع المستويات.

5) **المباني والمرافق** وتشمل القاعات الدراسية والمختبرات والمكتبات ومرافق الخدمات التي توفرها الجامعة وغيرها.

ويضيف سارة (ص، 190) أنه نتيجة لتفاعل هذه العناصر المذكورة، تتكون في كل جامعة بيئة، أو شخصية، خاصة بها تعمل على تحديد نوع الخبرات التي يعيشها الطلبة خلال سنوات دراستهم وما ينتج عنها من نمو وتعلم. وإضافة إلى التعلم المباشر الذي يتلقاه الطالب في المقررات التي يدرسها، فإن بيئة الجامعة توفر له، أو تحرمه من، الكثير من خبرات التعلم بصورة غير مباشرة عن طريق النشاطات الطلابية والمحاضرات العامة، والمنشورات الجامعية، والمسابقات الرياضية وغيرها.

ثانياً: معايير اعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة وبريطانيا

تشكل العناصر المبينة في الشكل (1) مجتمعة أو متفرقة، أساساً لاعتماد وتقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، حيث يعتبر استيفاء الجامعة لمتطلبات جميع أو بعض المعايير

المحددة هو بمثابة تصنيف لأدائها الأكاديمي، وتحصيل الطلبة، ونوعية الخريجين ومعرفتهم، وكذلك في مستوى أداء هيئة التدريس في التعليم والبحث العلمي. وعلى ذلك فقد تصنف بعض الجامعات في الدول المتقدمة كمؤسسة أبحاث Research Institute لتمييزها في الدراسات والبحث العلمي، ولذا فإنها تؤكد على معايير التمييز في أعضاء هيئة التدريس فيها، أو كمؤسسة تعليمية Teaching Institute لتمييزها في تعليم مجال معين من العلوم، ولذا فهي تؤكد على معايير التمييز في المدخلات من الطلبة إضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والعملية التعليمية. من أجل ذلك فإن المعايير المحددة لاعتماد الجامعات في الدول المتقدمة وتصنيفها كمراكز تميز غالباً ما تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تمتع الجامعة بجودة عالية في مستوى الطلبة والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والبحوث والدراسات والمنشورات العلمية، كما وأن برامجها التعليمية متنوعة ومناهجها متطورة، إضافة إلى اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية والتفاعل المستمر مع البيئة الخارجية.

ففي الولايات المتحدة مثلاً لا يوجد وزارة فدرالية للتربية أو أي سلطة مركزية تمارس صلاحيات على قطاع التعليم العالي الذي يشمل 6500 مؤسسة تعليم عال، فالجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مختلف الولايات لديها استقلالية مما أوجد اختلافاً كبيراً بين مختلف الجامعات من حيث التنظيم ونوعية البرامج. لذلك ومن أجل ضمان حداً من معايير الجودة الأساسية، فإن ممارسة الاعتماد هو وسيلة غير حكومية لتقييم الأداء الجامعي. وهناك ستة مؤسسات يعتمدها مجلس اعتماد التعليم العالي Council for Higher Education Accreditation (CHEA) وهو مجلس خاص على مستوى جميع الولايات ولكنه ليس حكومياً. ورغم ذلك يوجد الكثير من المؤسسات التعليمية العليا التي لا يوجد لديها اعتماد ولكنها تعمل بموجب ترخيص من الولاية المعنية (CHEA, 2003). وتتمحور أهداف اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة حول ضمان الجودة، فالاعتماد هو الطريقة الوحيدة التي تثبت للطلبة والمجتمع أن المؤسسة تقدم النوعية المطلوبة للتعليم العالي، وهو متطلب إلزامي للحصول على تمويل من الحكومة، وتمكين الطلبة من الحصول على قروض من الحكومة الفدرالية وتسهيل انتقالهم من مؤسسة تعليم عالٍ لمؤسسة أخرى، إضافة إلى أهميته لأصحاب الأعمال الذين يوفدون موظفيهم ويدعمونهم لإكمال دراستهم العليا (CHEA, 2003).

أما في بريطانيا فرغم أن الجامعات والكليات في بريطانيا مستقلة وهي مسؤولة عن إدارة شؤون المعايير والجودة الأكاديمية للشهادات التي تمنحها، غير أن معظمها يعتمد على تمويل من الحكومة. وتتولى وكالة ضمان الجودة Quality Assurance Agency (QAA) وهي وكالة مستقلة تم إنشاؤها في عام 1997، ضمان الجودة بالحكم على مدى جودة تأدية الجامعات والكليات لمسؤولياتها، وعلى فعالية

عملياتها المتبعة لعمل ذلك. كما تقوم الوكالة بحماية المصلحة العامة بضمان وجود معايير سليمة للحصول على الشهادات الأكاديمية في التعليم العالي، إضافة إلى تشجيع الجامعات والكليات على مواصلة تحسين سبل إدارتها للجودة في التعليم العالي عن طريق إجراء المراجعات الخارجية (بما فيها عمليات التدقيق) في الجامعات والكليات، وتحديد معايير أكاديمية واضحة للبنية التحتية الأكاديمية، وإسداء المشورة للحكومة بخصوص سلطات منح الدرجات الأكاديمية والاعتراف بالجامعة (الترخيص للجامعات)، وأخيراً تقديم المشورة بخصوص المعايير والجودة الأكاديمية. وتقوم الوكالة أيضاً بالمساهمة في، والتأثير على، ضمان الجودة دولياً من خلال عضويتها في العديد من المنظمات، وكذلك مشاركتها في مشروعات التعليم العالي. وتتولى وكالة الجودة البريطانية وضع معايير تضمن الجودة في التعليم العالي ومراقبة استمرار ضمان تطبيق هذه المعايير وتطويرها. ويأخذ النظام البريطاني لاعتماد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بمعايير تتضمن تأمين بيئة تعليمية مناسبة، استقلالية الجامعة عن الجهة المالكة، ضمان السيولة المالية، تأمين هيكل تنظيمي مترابط، وجود نظام لضمان الجودة، تطوير المناهج التعليمية وأساليب التقييم بمشاركة الهيئة التعليمية، وجود ممتحنين خارجيين وإسهام الاستشاريين من هيئات ومراجع أكاديمية في مجالات المراقبة والتطوير، إضافة إلى شروط منح الشهادات، وتحقيق الأهداف التعليمية، ونوعية وأساليب التعليم، والتقييم المستمر للبرامج، وشروط قبول الطلاب وطرق التقييم (QAA website).

ثالثاً: التعليم العالي والجامعات الخاصة في الأردن

أخذت ملامح متميزة تشير إلى النمو والتطور ومواكبة المتغيرات في التعليم العالي الأردني منذ أن بدأت مسيرة التعليم العالي في الأردن منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين. فقد شهدت مؤسسات التعليم العالي في الأردن توسعاً كبيراً حيث سمحت تشريعات التعليم العالي بتنوع الجامعات وتعددية الأنماط التعليمية وفتحت الباب أمام إنشاء جامعات أجنبية وخاصة، كما سمحت بإنشاء فروع للجامعات الأردنية في الخارج (عربيات، 2007). وارتبط التوجه الأهلي نحو التعليم العالي الخاص، بالتطور الاقتصادي وتزايد أعداد الطلبة من خريجي الثانوية العامة، وتزايد أعداد السكان لأسباب طبيعية أو إقليمية معروفة، كالهجرة القسرية والطبيعية، إضافة إلى تصاعد درجة الوعي والانفتاح على مظاهر العولمة، مما ساهم في انتشار التعليم في كل أنحاء الأردن.

وخلال العقدين الماضيين فقد تم إصدار قوانين وأنظمة متعددة لتنظيم التعليم العالي في الأردن. منها قانون التعليم العالي رقم (28) لسنة 1985، وقانون الجامعات الحكومية رقم (29) لسنة 1987، وقانون الجامعات الخاصة رقم (19) لسنة 1989، وقانون التعليم العالي المؤقت رقم (41) لسنة 2001

(وزارة التعليم العالي، 2003)، إضافة إلى ذلك فقد تم اعتماد استراتيجيات عديدة لتطوير التعليم العالي والجامعات الأردنية كان آخرها الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي 2007-2012. وتتنوع مؤسسات التعليم العالي الأردنية لتشمل: الجامعات الحكومية وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الرسمية، والجامعات الخاصة وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الخاصة. الجامعات الأجنبية والمشاركة: مثل الجامعة الأردنية الألمانية، وجامعة هدرزفيلد البريطانية Huddersfield University مع جامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة نيويورك لتكنولوجيا المعلومات NYIT مع جامعة العلوم والتكنولوجيا. وهناك أنماط جديدة لنظم التعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة والدرجات العلمية المشتركة والتعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية. يبلغ عدد الجامعات الأردنية حاليا 26 جامعة منها (10) جامعات حكومية و (16) جامعة خاصة. فبعد تأسيس الجامعة الأردنية، كأول جامعة حكومية، في عام 1962 تزايد عدد الجامعات الرسمية إذ أنشئت جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا في مدينة اربد، ثم جامعة مؤتة في مدينة الكرك والجامعة الهاشمية وجامعة آل البيت في الزرقاء وجامعة البلقاء التطبيقية في السلط، وتضم كليات مجتمع حكومية وبنفس الوقت مسئولة عن الكليات الخاصة، جامعة الحسين بن طلال وجامعة الطفيلة التقنية في جنوب الأردن، وأخيرا الجامعة الألمانية- الأردنية.

إضافة إلى ذلك فقد تميز الأردن بالسماح للقطاع الخاص تأسيس كليات مجتمع أهلية تملكها وتديرها شركات خاصة تهدف إلى تحقيق الربح. فقد تأسست أول كلية مجتمع خاصة عام 1967، وتوالت بعد ذلك وتيرة إنشاء الكليات الخاصة لتبلغ (22) كلية في عام 1990، وفي ذلك العام منح ترخيص لإنشاء أول جامعة أردنية خاصة، هي جامعة عمان الأهلية، والتي باشرت عملها في العام الجامعي 1991/90. ثم توالى بعد ذلك تأسيس الجامعات الخاصة ليصل مجموعها حتى الآن (16) جامعة منها 13 جامعة تقدم برامج دراسية على مستوى البكالوريوس، منحت وزارة التعليم العالي مؤخرا بعضها اعتمادا لتقديم برامج لمنح شهادة الماجستير في بعض التخصصات المحددة، وجامعتين متخصصتين في تقديم برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، هما جامعة عمان العربية وجامعة جدارا في مدينة إربد، وفرع الجامعة العربية المفتوحة في عمان وتقدم برامج للتدريس عن بعد.

ويبين الجدول (1) تطور أعداد أعضاء الهيئة التدريسية وعدد الطلبة الملتحقين والوافدين ببعض الجامعات الخاصة الأردنية على مستوى البكالوريوس منذ العام الدراسي 2000/1999 وحتى العام الدراسي 2009/2008. جدول (1) تطور أعداد أعضاء هيئة التدريس والطلبة الملتحقون والوافدون في عدد من الجامعات الخاصة الأردنية على مستوى البكالوريوس خلال الفترة من العام الدراسي 2000/1999 إلى العام الدراسي 2009/2008

إحصاءات عام 2009/2008			إحصاءات عام 2000/1999			الجامعات الخاصة	
الوافدون	عدد الطلبة الكلي	الجهاز الأكاديمي	الوافدون	عدد الطلبة الكلي	الجهاز الأكاديمي		
2688	6329	256	1265	4372	184	جامعة عمان الأهلية	1
3157	7934	317	1834	7762	326	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	2
1921	6666	298	270	3850	192	جامعة فيلادلفيا	3
1356	6852	284	711	2412	136	جامعة الإسراء الخاصة	4
1157	5771	292	394	1562	132	جامعة البترا الخاصة	5
1318	7984	292	404	3203	129	جامعة الزيتونة الخاصة	6
464	5777	226	332	2812	112	جامعة الزرقاء الأهلية	7
210	4230	132	51	2962	107	جامعة اربد الأهلية	8
524	4807	177	85	3834	131	جامعة جرش الأهلية	9
142	1317	56	34	1024	68	جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا	10
83	103	20	5	62	18	الأكاديمية الأردنية للموسيقى	11
86	652	32	70	787	34	كلية العلوم التربوية الجامعية	12

المصدر: إحصاءات وزارة التعليم العالي الأردنية مستمدة من موقع الوزارة <http://www.mohe.gov.jo> بتاريخ 15 أيلول 2009.

ويعود تزايد حجم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العالي وفي إنشاء الجامعات الخاصة في الأردن إلى ضعف الطاقة الاستيعابية السنوية للجامعات الحكومية والتي تبلغ (40%) فقط إضافة إلى أن سياسة القبول المتبعة في هذه الجامعات تحول دون التحاق أعداد كبيرة من الطلاب فيها، وإلى محدودية فرص التعليم المتاحة لأبناء المغتربين المقيمين في الخارج، والتوجه السريع نحو تشجيع التخصصات حيث الاستثمار والجدوى والاقتصادية مضمونة في مجال التعليم العالي. وقد دعت شرف (آب، 2007) إلى ضرورة وقف منح رخص لإنشاء وتأسيس جامعات خاصة جديدة حيث أن إنشاء تلك الجامعات بحاجة إلى امتلاك المعرفة والخبرة المناسبين إضافة إلى البنية التحتية والكوادر الأكاديمية والمختبرات والمكتبات والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والوطنية.

رابعاً: الاعتماد والجودة في التعليم الجامعي الخاص في الأردن

تتولى وزارة التعليم العالي مهام تنظيم وضبط التعليم العالي في الأردن ومن ضمنها الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأجنبية ومعادلة الشهادات، وتشكيل اللجان المختصة بذلك، ونشر

الجدول الخاصة بالجامعات وأي تعديل يطرأ عليها بالإضافة أو الحذف بالجريدة الرسمية. وقد دفعت زيادة التوجه نحو إنشاء جامعات خاصة، الحكومة الأردنية إلى وضع القوانين والأنظمة لاعتمادها وتحديد التزاماتها.

وقد تمت الإشارة الأولى للاعتماد في القانون الأردني في قانون رقم (6) لعام 1989 إلا أن ذلك القانون انتهى بعد إلغاء وزارة التعليم العالي في عام 1989 حيث تم تشكيل مجلس التعليم العالي برئاسة رئيس الوزراء. وفي عام 1996 تم إنشاء مجلس سمي " مجلس الاعتماد الأردني " برئاسة وزير التعليم العالي مهمته منح الاعتماد ومراقبة الجودة في الجامعات الأردنية ورسم سياسات التعليم وتطوير مدخلاته ومخرجاته، من خلال إعداد الخطة اللازمة لتطوير نوعية التعليم والتنسيق بين الجامعات الأردنية. وفي شهر حزيران 2001 أصدر مجلس الاعتماد أسس اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن وأكد على ضرورة التحقق من انسجام أهداف البرامج الأكاديمية المختلفة مع مهارات الطلبة المكتسبة، وتعزيز شفافية ومصداقية الشهادات الممنوحة في عالم بلا حواجز، وانسجام العملية التعليمية مع متطلبات السوق وخطط التنمية الاقتصادية، واستمرارية الارتقاء بنوعية التعليم العالي، وتعزيز مقررات مؤسسات التعليم العالي على مواجهة تحديات المعرفة وتطورها المتسارع على مستوى عالمي (أبو شرار، 2005).

وتحصل مؤسسة التعليم العالي على الاعتماد بعد تنفيذ حملة من الاجراءات تقوم على دراسة الوثائق المتعلقة بمؤسسة ما للتعليم العالي وزيارات متعددة لموقعها لمشاهده الأمور على ارض الواقع والتحقق منها حيث تقدم اللجنة أو اللجان التي تشكلها الجهة المشرفة (هيئة الاعتماد حالياً) من أكاديميين مختصين تقاريرها إلى الهيئة ، وبعد دراستها والتدقيق فيها تصدر الهيئة قرارا يحدد مدى التزام المؤسسة بالمعايير والتعليمات النافذة ويبين النواقص والمخالفات. وفي حالة الالتزام بهذه المعايير والتعليمات تصدر الهيئة قرارا باعتماد المؤسسة، ويكون إما عاماً أو خاصاً.

● الاعتماد العام:

ويحدد الاعتماد العام الطاقة الاستيعابية العامة للجامعة، ويأتي بعد أن يرخص مجلس التعليم العالي للمؤسسة الأكاديمية، ويقوم على خمسة محاور أساسية هي : محور أعضاء هيئة التدريس ، ومحور مساحة الأرض، ومحور قاعات التدريس، ومحور المكتبة ، ومحور القبول والتسجيل، وفي ضوء القيم الرقمية لهذه المحاور حسب شروط الاعتماد يتم تحديد الطاقة الاستيعابية العامة بحسب متوسط اقل ثلاثة محاور على ألا تزيد عن القيمة الرقمية لمحور أعضاء هيئة التدريس كونه المحور الأساسي المحدد للطاقة الاستيعابية العامة.

● الاعتماد الخاص:

فيحدد الطاقة الاستيعابية للتخصص (البرنامج) الأكاديمي وما له وتتضمن محاوره: محور الخطة الدراسية ، ومحور أعضاء هيئة التدريس، ومحور الطلبة، ومحور المكتبة ، محور المختبرات والمشاغل، ومحور التجهيزات والوسائل التعليمية، ومحور الإدارة. وتحسب الطاقة الاستيعابية لتخصص ما على أساس عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم المعني، مع الأخذ بعين الاعتبار الساعات المعتمدة التي يدرسها أعضاء في القسم خارج قسمهم، وتلك التي يدرسها في القسم أعضاء من خارجه.

وتخضع الجامعة لإجراءات متابعة الاعتماد العام مرة كل ثلاث سنوات كحد أقصى ومتابعة الاعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية مرة كل سنتين كحد أقصى، بدءاً من تاريخ آخر قرار للاعتماد العام أو الخاص. إضافة إلى ذلك، يتوجب على الجامعات الخاصة القيام بإجراء لضمان جودة التعليم فيها عن طريق إجراء تقييم داخلي يتناول تقييم البرامج الجديدة، ومراجعة المواد التدريسية، وتقييم الوحدات والدوائر، وتقييم الطلبة لأعضاء الهيئة التدريسية.

والاعتماد بشقيه العام والخاص يعني الحد الأدنى لمتطلبات الجودة، وإضافة إلى ذلك تبدأ العوامل الأخرى، الداخلة في هيكلية الجامعة ومرافقها ومناهجها وطرق التدريس فيها وأعضاء هيئتها التدريسية وفلسفتها الخاصة بالامتحانات ووسائل التقييم ونظام الرقابة الداخلية وفاعليته، بأخذ مواقعها في تحديد جودة التعليم فيها ومستواه. فعلى سبيل المثال، هناك معيار المكتبة كأحد معايير الاعتماد. حيث أن المكتبة في الجامعة ليست مكاناً يضم عدداً من الكتب والدوريات وحسب وإنما هي مرفق لرفع مستوى التعلم والتعليم، فالمهم ليس وجود المكتبة مادياً وحسب، بل نسبة الطلبة الذين يستخدمونها، ونسبة الزيارات التي يقوم بها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس إليها، ونسبة الاستعارات، وحجم المادة المقررة للقراءة وتلك المقروءة فعلاً، ومدى استيعاب الطلبة لها، ومدى اعتماد أعضاء هيئة التدريس لهذه العوامل كمعيار لتقييم الطلبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك معايير اعتماد خاصة بالمؤسسات التي تعتمد نظام التعليم المفتوح، تأخذ بعين الاعتبار كل العوامل الخاصة بهذا النظام الدراسي دون أن يمس هذا جوهر العملية التعليمية منهجها بما يضمن جودة المخرجات بشكل لا يخل بمستوى التعليم الجامعي في المملكة. إضافة إلى ذلك هناك أيضاً معايير اعتماد للدراسات العليا.

إنشاء هيئة الاعتماد:

في منتصف العام 2007 دفع الطموح لتحسين نوعية التعليم وضمان جودته نحو تحويل المجلس إلى هيئة مستقلة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإكسابها الصفة المؤسسية لضمان الاستقلالية والمرونة الإدارية سميت "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي". وقد نص القانون رقم 20/2007 على إنشاء هذه الهيئة، وترتبط بوزير التعليم العالي لكي تكون مسؤوليتها تحسين نوعية التعليم العالي في المملكة وضمان جودته وتحفيز مؤسسات التعليم العالي على الانفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وهيئات الاعتماد وضبط الجودة الدولية وتطوير التعليم العالي باستخدام معايير قياس تتماشى مع المعايير الدولية (التشريعات الأردنية، 2007). ومن المهام الرئيسة التي نص هذا القانون على أن تتولاها هذه الهيئة وضع معايير الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية ومراجعتها دورياً وتحديثها باستمرار، وتقييم مؤسسات التعليم العالي وجودة برامجها والتأكد من قيامها بإجراء التقييم الذاتي لبرامجها ومخرجاتها، ومراقبة مدى التزام مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمعايير الاعتماد وضمان الجودة وكذلك إنشاء مركز وطني للاختبارات والقيام بإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتعليم العالي.

امتحان الكفاءة:

لضمان مخرجات التعليم العالي قام مجلس التعليم العالي منذ عام 2005 بإقرار تطبيق امتحان الكفاءة لجميع الخريجين الأردنيين في الجامعات الأردنية وغير الأردنية للحصول على مؤشرات واضحة حول مستوى الخريجين. ويشير أبو قديس (2006) أن امتحان الكفاءة هو أحد أدوات تقييم مخرجات التعليم العالي وأداة لتحسينها للجامعات وللخريجين اللاحقين. وأكد أبو قديس (2006) أن فكرة إجراء امتحان الكفاءة قد جاءت لقياس مستوى المعرفة الأساسية للطالب في حقل تخصصه ولمساعدته على القبول في برامج الدراسات العليا. إضافة إلى أن الجامعات تستفيد من هذا الامتحان في تقييم برامجها ومدى موائمتها لحاجة المجتمع وتستخدم نتائجه كغذية راجعة تمكنها من التعرف على نقاط الضعف لديها فتعمل على معالجتها وتحسينها. رغم ذلك فقد انتقد عدد من التربويين الأردنيين (شرف وكمال، آب 2007) هذا الامتحان ودعوا إلى أن يكون اختيارياً ولا يرتبط بنوعية المساقات التعليمية، بقدر ما يكون كاشفاً عن وعي ومعرفة ومهنية الخريج الجامعي. ويعتقد كمال وشرف أنه لا يمكن تقرير حياة ومستقبل الطلبة عبر امتحان كفاءة واحد بعد تقدمهم لامتحانات تغطي متطلبات المساقات الرئيسة خلال فترة الدراسة. وقد تم إيقاف إجراء امتحان الكفاءة لكافة التخصصات منذ العام الدراسي 2009/2008 إلى أن يتم تحديد آليات من قبل هيئة الاعتماد لعقده في تخصصات معينة.

التعاقد مع (QAA):

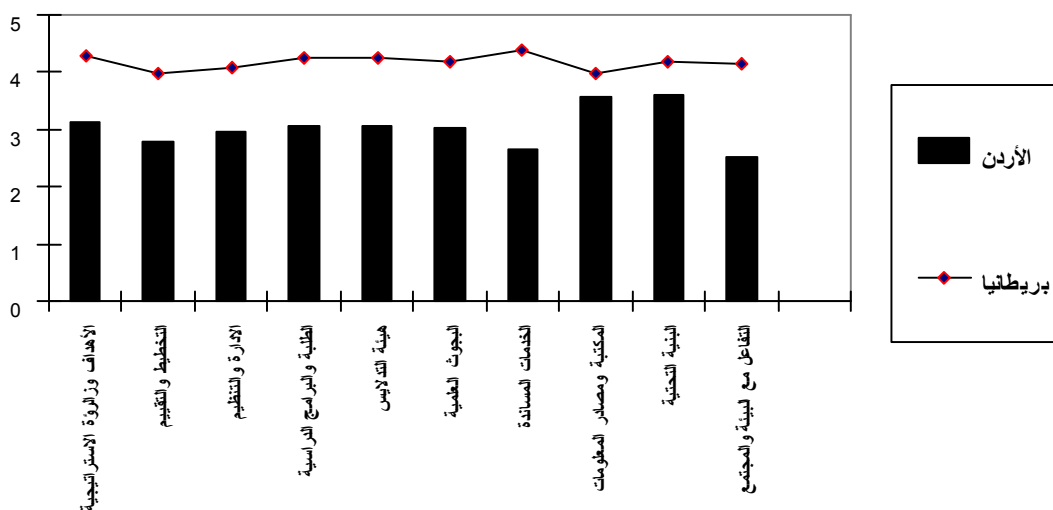
وخلال السنوات 2002-2006 قامت وكالة الجودة البريطانية بالتعاون مع صندوق الحسين للتميز بإجراء تقييم لعدد من البرامج التعليمية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة ومنحت الجامعات التي تحقق مؤشرات الجودة بناء على ذلك التقييم جائزة نقدية إلى جانب تصنيف الجامعات المتميزة تشجيعاً لتميزها في البرنامج الذي تم تقييمه. وقد تناول تقييم الوكالة البريطانية للبرامج التي تقدمها الجامعات الأردنية مراجعة لغايات وأهداف البرنامج ومخرجاته ومدى تحصيل الطالب وإنجازه بناء على ستة محددات رئيسة هي: تصميم ومحتوى وتنظيم المنهاج الدراسي، وتقييم أسلوب التعليم والتعلم، ومدى تحصيل الطالب وإنجازه، ومدى الدعم والتوجيه المقدمان للطالب، والموارد والخدمات التعليمية، وتعزيز عمليات الإدارة والجودة.

وللتعرف على مدى تشابه أو اختلاف معايير اعتماد الجامعات الخاصة الأردنية عن معايير وكالة الجودة البريطانية QAA لبرنامج إدارة الأعمال فقد توصلت دراسة صبري والرفاعي (2006)، بعد استقصاء آراء عينة من الأكاديميين في الجامعات الأردنية الخاصة والحكومية ومسؤولين في وزارة التعليم العالي، أن المعايير الأردنية تركز على التوافر الكمي للمتطلبات اللازمة للحصول على الاعتمادين العام والخاص كالطاقة الاستيعابية للجامعة من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم للطلبة والتسهيلات والمرافق المتوفرة والطاقة الاستيعابية للتخصص الأكاديمي من حيث الخطة الدراسية وهيئة التدريس والطلبة والكتب والدوريات والمختبرات وغيرها أكثر مما تركز على مخرجات العملية التعليمية كمستوى الخريجين ومحتوى المنهاج ودعم الطلبة ومساندتهم والتفاعل مع المجتمع الخارجي. كذلك توصلت الدراسة إلى أنه رغم الاتفاق العام فيما بين معايير الاعتماد الأردنية والمعايير البريطانية على ضمان الجودة في التعليم العالي، إلا أن المعايير البريطانية تولي اهتماماً أكبر لتوافر عناصر الأهداف والرؤية الإستراتيجية، والطلبة والخطط الدراسية، وهيئة التدريس، والبحوث العلمية، والمكتبة ومصادر المعلومات، والسبب التحتية والخدمات المساندة، كذلك بينت الدراسة أن المعايير البريطانية تعطي أهمية أكبر من المعايير الأردنية لتوافر عناصر التخطيط والتقييم، والإدارة والتنظيم، والخدمات المساندة والتفاعل مع البيئة الخارجية. ويبين الشكل (2) مدى اختلاف نظام الجودة البريطاني عن الأردني في التركيز على المعايير المذكورة.

خامساً: التحديات السائدة في التعليم العالي الخاص في الأردن

مع دخول العالم الألفية الثالثة، ترافقها العولمة والثورة المعرفية، فقد أصبح الأردن في موقع تنافسي ليس

الشكل (2) مدى اختلاف معايير الجودة البريطانية عن المعايير الأردنية



فقط مع غيره من الدول النامية، بل مع الدول المتقدمة كاليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مما يعني ضرورة تعزيز القدرة على المنافسة، والتي تبدأ من التعليم والتركيز على المخرج فيه. إلا أن عددا من الأكاديميين والمسؤولين يعتقدون أن التعليم العالي في الأردن يواجه تحديات مختلفة تتمثل في تغليب الجانب المادي على الجانب التعليمي الأمر الذي خلق حالة من عدم التوازن بين الرسالة التعليمية والمكاسب المالية مما كان له كبير الأثر على الطالب الأردني بالدرجة الأولى فضلا عن خلق حالة من غياب الأمن الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة على السواء. وتؤكد الفعاليات الأكاديمية والرسمية أن الجامعات الخاصة بشكل خاص تواجه تحديات إضافية من أهمها ما يتعلق بمستوى الجودة في مخرجات التعليم العالي، ومعايير الاعتماد، وهيئة التدريس ومنها ما يتعلق بالأوضاع الإقليمية في المنطقة أو بأساليب إدارة الجامعات ونظرة المجتمع للجامعات الخاصة، ويمكن تحديد أهم تحديات التعليم العالي فيما يأتي:

تزايد عدد الجامعات: يشير محمود (2004) أن الأزمة الحقيقية التي يعاني منها التعليم العالي في الأردن، بشكل عام، تكمن في ما تم تحقيقه في الربع الأخير من القرن الماضي من تسارع متزايد في عدد الجامعات دون أن يتاح لها الوقت الكافي لترسيخ بنيتها المؤسسية وتعميق دورها المعرفي، مما أدى إلى تدني مقومات الجودة والأداء النوعي لهذه المؤسسات التعليمية، سواء ما كان منه في الخطط والمناهج الدراسية واستعمال

الوسائل التقنية الحديثة أو توفر الكوادر التدريسية المؤهلة والمدخلات التعليمية الجيدة. ويضيف محمود (2006) أنه رغم النمو الكبير في الجامعات الأردنية، إلا أن معدلات الإنفاق السنوي على طالب التعليم العالي تبقى متدنية كثيراً مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة، إذ يبلغ متوسط هذا الإنفاق في الجامعات الأردنية حوالي 2500 دولار سنوياً في حين يصل الإنفاق في جامعات بعض الدول المتقدمة إلى حوالي 45000 دولار سنوياً، الأمر الذي ترتب عليه تدني مستوى المكتبات الجامعية وافتقارها إلى الكتب والمراجع الحديثة والمختبرات العلمية، إضافة إلى الأجهزة المتطورة وتكدس القاعات بالأعداد المتزايدة من الطلاب، إضافة إلى توسع الفجوة بين الطلاب والأساتذة، وقلة الاحتكاك العلمي الدوري بالمراكز والجامعات المتقدمة وعدم توافر الفرص الكافية لتطوير القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس وتحديثها، وانخفاض مستويات رواتبهم التي لا تتيح لهم التفرغ الجاد للتعليم والبحث العلمي.

تحدي الجودة والنوعية: ويشير بدران (2007) أن من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي تتمثل بتحدي الجودة والنوعية، وتحدي الموازنة مع السوق العالمية والإقليمية، وتحدي الإبداع والابتكار والذي لا يمكن تحقيقه دون استقلالية الجامعات. كذلك يشير ياغي (2008) أن "الاعتماد" المعمول به في الأردن لا يتجاوز من حيث الآلية والتطبيق حدود الترخيص. ويجادل أنه من الخطأ أن نطلق على ما يجري اعتماداً، بل هو ترخيص أو قائمة بينود مطلوبة بموجب الاعتماد العام تتمثل في توافر بنية تحتية تتناسب مع عدد الطلبة في الجامعة. أما الاعتماد الخاص، فيتطرق للخطة الدراسية لكل برنامج، وما يتعلق بها من تحديد نسبة أو ساعات تقدم بوصفها مواد حرة أو متطلبات جامعة أو كلية أو قسم. بالإضافة إلى توافر عدد من أعضاء هيئة التدريس يتناسب مع عدد الطلبة. ويلفت ياغي إلى أن التحقق من هذه المتطلبات أمر جيد "لشكل الخارجي للاعتماد"، إلا أن "توافر الشيء لا يعني وجود نتائج ممتازة"، وهو ما يجب أن يؤخذ به في الحصيصة النهائية للاعتماد.

ويعتقد المعاني (2002) أن الجامعات الأردنية، الحكومية والخاصة على السواء، تواجه تحديات مختلفة وبدرجات متفاوتة، في مدخلاتها من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعملية التعليمية. فمدخلات الطلبة في الجامعات الأردنية هم مخرجات المرحلة الثانوية بما يحملونه من عدم إتقان اللغة الإنجليزية وعدم المقدرة على التحليل والتفكير المنطقي وعدم المقدرة على كتابة البحوث العلمية. ويؤكد المعاني (2008) على أن التعليم العالي في الأردن يعاني من مشكلات عديدة تتمثل في تحبط قرارات مجالس التعليم العالي وفي التوسع العشوائي في قبول الطلبة. كما يعاني من ترهل وضعف سوية أعضاء هيئة التدريس، ومن قدم وتخلف المناهج الدراسية وعدم موازنة طرائق التدريس للهدف المرجو. لهذه الأسباب

فهو يعتقد أن الطلبة يمرون في الجامعة مرور الكرام، إذ نادرا ما يمكن رؤيتهم في مكتبة أو يحملون كتابا. كذلك تخلو الجامعة من أساتذتها بعد تقديم محاضراتهم، وكأن وجودهم فيها بشكل طارئ أو هي مكان غير مرغوب فيه تجب مغادرته.

الاعتماد على التعليم التلقيني: ويشير مروان (2007) أن أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي تكمن في كون الجامعات الأردنية مكان تعلم وتلقين، وليست للثقيف أو صناعة شخصية الطالب، وأنها تستمر في أسلوب التعليم المدرسي، ويندر البحث العلمي فيها. ومن أكبر التحديات تحدي قدرتها على التأثير في المجتمع، وليس العكس كما يجري حاليا. كما تؤكد بيرك والواكد (Burke & Al-Waked, 1997) على أن أساليب التدريس في الجامعات الخاصة لم تختلف كثيرا عن تلك المتبعة في الجامعات الحكومية، فهي تعتمد على التلقين أكثر من تطوير مهارات التحليل المنطقي لدى الطالب، كما وأنها غالبا ما تعتمد على المناهج التقليدية في التدريس أكثر من استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في التعليم والتعلم الإلكتروني e-learning & e-teaching .

جودة المدخلات والمخرجات: يحذر الغرايبة (2004) من أن كثرة القوانين والاستراتيجيات الصادرة لتنظيم التعليم العالي تشكل مشكلة حقيقية للجامعات الأردنية والجهات المسؤولة فيها. كذلك ترى شرف (آذار، 2007) ازدواجية في المعايير والأحكام والقرارات التي تتحكم في واقع التعليم العالي في الأردن، وبالذات ما يخص منها معدلات القبول وأعداد الطلبة في الشعب الجامعية ومعايير الاعتماد التي تقتصر على تطبيقها على الجامعات الخاصة دون الجامعات الرسمية إلى سنة مضت، من خلال منح رخص العمل والاعتراف بالبرامج التي تقدمها هذه الجامعات دون الدخول العميق في موضوع تقييم البرامج ومنحها الاعتماد اللازم، كما يمارس في الدول المتقدمة، إضافة إلى أن هذه المعايير لا تأخذ بعين الاعتبار، وفي أحيان كثيرة، أبعادا أساسية وهامة في منظومة التعليم العالي. كذلك وبسبب الضغوط الاجتماعية والمعوقات المالية فإن المعايير التي تحددها هيئة الاعتماد الأردنية للجامعات الخاصة ما زالت تؤكد على ضرورة التزام هذه الجامعات بأعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والحد الأدنى لمعدلات قبولهم في شهادة الثانوية العامة، وتوفير أعضاء هيئة التدريس والتسهيلات التعليمية الأخرى عند منح الاعتماد لهذه الجامعات، أكثر من تأكيدها على نوعية الخريجين ومستواهم، والعملية التعليمية، ومدى قيام أعضاء هيئة التدريس بإنجاز البحوث العلمية والمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، إلى الحد الذي أصبحت فيه هذه المعايير تعتبر غاية بحد ذاتها أكثر من اعتبارها وسيلة لتحقيق هدف الجودة في التعليم العالي، وكما هو متبع في الدول المتقدمة. وتضيف شرف (آذار، 2007) أن التغيير المفاجئ لمعايير

الاعتماد العام والخاص للجامعات الخاصة. بمعايير متشددة يجد من نمو ومسيرة الجامعة التي تم إنشاؤها، لأنه يؤدي إلى إعادة النظر في البنية التحتية للجامعة وفي خططها الدراسية وتجهيزاتها وتأسيسها وفي نسب أعضاء الهيئة التدريسية مقابل الطلبة.

تدخل الشركات المالكة: يشكل تدخل الشركات المالكة لبعض الجامعات الخاصة في سياسات الجامعة الداخلية تحدياً آخر الأمر الذي يعرقل وصولها إلى جودة التعليم المطلوبة، حيث يؤكد محمود (2007) على ضرورة دعم الحكومة لاستقلالية الجامعات ضمن إطار استراتيجي وطني عام يسمح لها بإدارة جميع شؤونها الإدارية والأكاديمية والمالية وفق أنظمتها وأولوياتها الخاصة على أن تخضع للمحاسبة والرقابة النوعية من هيئات مستقلة عن سيطرة الحكومة وضمن نظام شفاف يعتمد على نشر المعلومات والإحصائيات الصحيحة، مما سيسهل حافزاً لأصحاب رأس المال في الجامعات الخاصة للتوقف عن التدخل المباشر في شؤون جامعاتهم، وإتاحة المجال للأعراف والتقاليد الجامعية، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إيجاد الضوابط القانونية التي تضمن إيجاد علاقة متوازنة بين قوى المال وإدارة الجامعة والحفاظ على استقلالية القرار الأكاديمي، ووضع التشريعات اللازمة لذلك.

ويرى المعاني (2008) أن الجامعات الخاصة تشكل هما مقلقا لوضعي السياسات التعليمية، ويعتقد أن العلاقة بين المال والجوانب الأكاديمية ما زالت غير واضحة المعالم، كما وأن القرارات المتعاقبة والمتخبطة بالسماح وبالمنع و برفع المعدلات وتخفيضها تحول دون استقرار العرف الجامعي وثبات التعليمات. فالجامعات على الرغم من كل التطور العلمي والتكنولوجي تبقى مؤسسات محافظة لها تقاليد راسخة حتى في أعرقها، ومن أجل ذلك يرى المعاني (2008) ضرورة الوصول سريعاً لحلولا ناجعة لمنع تدخل المال في القرار الأكاديمي وإرساء قواعد تتيح لرئيس الجامعة الخاصة ممارسة صلاحياته غير المنقوصة ومن دون تدخل من مالكي الجامعة أو مجالس أمنائها.

ويجادل أبو رمان (2008) أن أزمة التعليم الخاص في جانب بارز منها تتمثل في سيادة منطق الربح وتعظيم الأرباح رغم أن التربويين الأوائل الذين تبنا فكرة إنشاء جامعات خاصة، تطلعوا إلى نموذج غير ربحي، لكن التشريع الذي اعتمد للجامعات الخاصة، أسس منذ البداية لنموذج ربحي، واشترط لتأسيس الجامعات نشوء شركات تحوز على الترخيص من وزارة الصناعة والتجارة كأي مشروع استثماري آخر. فالجامعات الأردنية الخاصة، لا تعني فقط أنها جامعات غير حكومية، بل هي مؤسسات ترمي إلى تحقيق أرباح بوصفها مشاريع استثمارية. ويشير أبو رمان (2008) أن قيام جامعات خاصة مثل تجربة لها خصوصيتها في الأردن، وفي غياب تحولها إلى مؤسسات غير ربحية، خسرت هذه التجربة

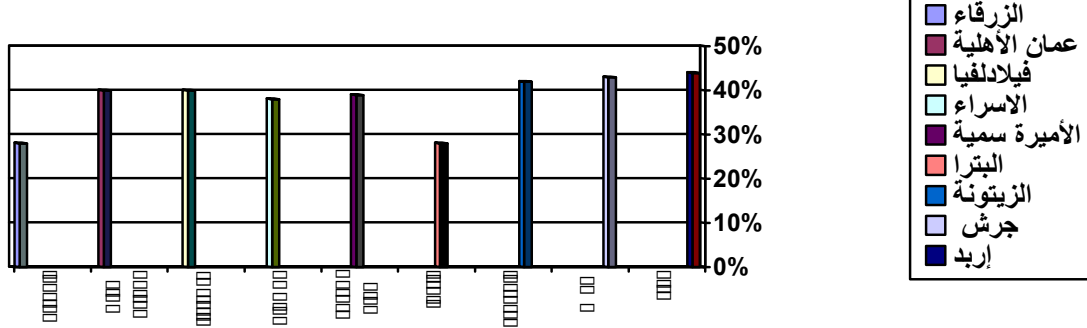
فرصة أن تتحول إلى نموذج أردني متميز، يجمع ما بين الحاجة إلى استقلالية العملية الأكاديمية، وبين سعي رأس المال لتحقيق الربح.

ويعتقد عربيات (2008) أن قانون ملكية الجامعات الخاصة بوضعه الحالي قانون جيد، فهو ينص على أن تكون الجهة المالكة للجامعة جهة غير ربحية، ولكن الخلل، في رأيه، يأتي من التطبيق " ذلك أن أصحاب رؤوس الأموال استطاعوا الالتفاف على القانون وأنشئوا جامعات مملوكة شكلياً لجهات غير ربحية ولكنها في الواقع العملي شركات استثمارية".

ويختلف مروان (2009) مع وصف التعليم بأنه تجارة ويعتقد أنه كلام عام وعار عن الصحة حيث يضيف أنه إذا كان المقصود بالتجارة تحقيق الربح فهذا ليس خطأ، فبدون الربح لا يوجد استمرار لأن الجامعات الخاصة تعتمد على مواردها الذاتية. ولكن القرالة (2007) يجادل أن تغليب الجانب المادي في الجامعات الخاصة على الجانب التعليمي قد أدى إلى خلق حالة من عدم التوازن بين الرسالة التعليمية والمكاسب المالية مما أثر ويؤثر على الطالب بالدرجة الأولى، فضلاً عن خلق حالة من غياب الأمن الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة الذين تشمل مهامهم الأساسية القيام بعملية التعليم وإجراء البحوث العلمية وإرشاد الطلبة والقيام ببعض الأمور الإدارية أحياناً، وبينما يركز اهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي للحصول على الترقية العلمية نجد اهتمام آخرين منصباً على القيام بعملية التعليم وعلى حساب قيامهم بإجراء الدراسات والبحوث العلمية أحياناً.

الاعتماد على مدرسين غير أردنيين: يشير عدد من أعضاء هيئة التدريس إلى أن عدم شعور المدرس بالأمن الوظيفي في الجامعة التي يقوم بالتدريس فيها يقلل من حجم أدائه الوظيفي وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على الطلبة ومستوى تحصيلهم، إضافة لما لها من أثر سلبي على باقي المدرسين الذين ما يزالون على رأس عملهم ويشعرون بالتهديد بفقدان وظائفهم بأية لحظة، وبخاصة أن عدداً كبيراً من هؤلاء المدرسين هم من جنسيات عربية أخرى وبخاصة من الجنسية العراقية، ويشير الزبيدي والزبيدي (بدون تاريخ) إلى أن عدد هؤلاء يصل إلى نحو 700 أستاذاً موزعين على أكثر من 30 جامعة خاصة وحكومية وكلية مجتمع، حيث يشير بيرك والواكد (Burke & Al-Waked, 2001) أن 400 منهم يعملون في الجامعات الخاصة الأردنية. ويبين الشكل (3) توزيعاً بعدد الأكاديميين من غير الأردنيين العاملين في بعض الجامعات الخاصة الأردنية.

الشكل (3) الهيئة الأكاديمية من غير الأردنيين العاملين في عدد من الجامعات الخاصة الأردنية



المصدر: وزارة التخطيط الأردنية، الدراسات القطاعية، قطاع التعليم العالي من

http://www.competitiveness.gov.jo/cluster_studies.php

يوضح الجدول (3) أن عدد الأساتذة العراقيين العاملين في بعض الجامعات الأردنية يقترب من 50% أي نصف أعضاء الهيئة التدريسية تقريبا. والخطورة التي تشكلها هذه النسبة هو في أن وجود هؤلاء الأساتذة وإقامتهم في الأردن قد لا تستمر لسنوات قادمة بسبب عودة عدد كبير منهم إلى العراق. كذلك يرى بيرك والواكد (Burke & Al-Waked, 2001) أن النظرة المجتمعية للجامعات الخاصة واعتبار خريجها من الطلبة تقل عن اعتبار المجتمع لخريجي الجامعات الحكومية الرسمية مما يضيف للتحديات التي تواجهها هذه الجامعات، والسبب في ذلك يعود لتدني معدلات القبول الدنيا لهؤلاء الطلبة في بعض تخصصات الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الرسمية الحكومية، وبالتالي التحاقهم بالجامعات الخاصة بسبب تمكنهم من تحمل رسوم هذه الجامعات العالية نسبيا.

الخلاصة والتوصيات:

شهد قطاع التعليم الجامعي الخاص في الأردن، نمواً سريعاً وأصبح قادراً على المنافسة في المستويين العربي والدولي واستقطاب المزيد من الطلاب العرب والأجانب. ويشير تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية العربية (ص. 57، 2003) الموسوم بـ "نحو إقامة مجتمع المعرفة" أن "الجامعات الخاصة في الدول العربية بوجه عام، تفوق الجامعات العامة في الأداء". كما ويشير التقرير (ص. 55) إلى "أن نوعية التعليم ليست رهنا بتوفر الموارد أو حتى بالإنتاج الكمي في نشر التعليم وإنما تعود إلى خصائص أخرى لصيقة بتنظيم العملية التعليمية وأساليب التعليم والتقييم". وما بين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لإنشاء جامعات خاصة في الأردن، يمكن القول أن الجامعات الأهلية الأردنية قد أصبحت تشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي في الأردن لا يمكن

تجاهله أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني وخدمة الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية. من أجل ذلك يصبح ضمان الجودة لمخرجات هذه الجامعات من حرجين متميزين ومزودين بالمهارات التكنولوجية والمعرفية مطلبا رئيسا لأنه من المؤشرات الحقيقية للتنمية والنهضة ومن أجل مواجهة متطلبات سوق الأعمال المحلية والإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من التخوف الذي يبديه بعض خبراء التربية والأكاديميين من تدخل هيئة الاعتماد الأردني أو وزارة التعليم العالي في تنظيم وضبط قطاع الجامعات الخاصة، فإنه يتوجب الإشارة إلى الإيجابيات الكبيرة التي تحققت بسبب تنظيم وضبط التعليم العالي من قبل هيئة رسمية مستقلة. فالتعليم العالي بحاجة مستمرة إلى ضمانات تحققها بداية مجلس اعتماد التعليم العالي، ويؤمل أن تستمر هيئة الاعتماد الأردني الاستمرار في تحقيقها، بوضع معايير للاعتماد العام والخاص تمنح للجامعات الخاصة تتضمن تحديد نسب رقمية تخصص الأرض والمكان والخدمات والتسهيلات والملاعب والمختبرات والمكتبات والكتب والمراجع وأعضاء الهيئة التدريسية. كما أن المطلوب هو أن تعمل هذه الهيئة على تثبيت هذه المعايير ولفترة أطول من الزمن بحيث تمكن الجامعات من تعديل أوضاعها ولفترة كافية تمكنها من الاستمرار في العملية الأكاديمية دون انقطاع. كما ويطلب تقييد دور هيئة الاعتماد الأردني بحيث لا تتدخل مباشرة في تسيير الجامعات الخاصة وإنما يقتصر دورها على تحديد معايير الاعتماد وضمان الجودة في هذه الجامعات.

كذلك ومع وجود أكثر من مشروع استراتيجية حول تطوير التعليم العالي في الأردن هناك ضرورة للتوجه نحو تبني إستراتيجية واضحة للتعليم العالي وتفعيلها، كما يؤكد على ذلك كمال (2007)، ومتابعة التقارير الصادرة عن تقرير لجنة السياسات التعليمية لتحديث وتطوير التعليم في الأردن إذ أن تجاهل هذا التقرير، كما يعتقد بدران (2007) سيؤدي إلى نتائج سلبية على التعليم العالي في الأردن قد تدفع بكثير من الأردنيين إلى إرسال أبنائهم للدراسة في الخارج، كما كان عليه الحال قبل إنشاء الجامعات الأردنية الخاصة مما سيؤدي بالتالي إلى عدم تطوير الجامعات والحد من التنافسية بينها.

ويؤكد أبو رمان (2008) أن من أحد أبرز استخلاصات تجربة العالم المتقدم أن ميدان التعليم الجامعي، لا يخضع لاعتبارات الربح، وتديره مؤسسات مستقلة لا تهدف إلى الربح، مما يعني ضرورة تشجيع الجامعات الخاصة بالانتقال إلى هذا التوجه، بنشوء شراكة تشبه النموذج التنموي الذي روج له في فترات سابقة بين القطاعين العام والخاص. ويضيف أبو رمان أن المشكلة لا تنحصر في الجامعات بل في نظام التعليم بجميع مراحلها لنصل بعدها إلى إصلاح التعليم الجامعي من خلال زيادة الرقابة على نوعية مخرجات الجامعات، وعلى رأسها الجامعات الخاصة والتأكد من تطبيقها المعايير الدولية في أسس القبول واعتماد

الهيئات التدريسية، وكذلك تحديد الخطط من اجل توجيه الجامعات إلى التعليم التطبيقي والتركيز على النوعية وليس الكمية.

ومع ضرورة التوجه للاستفادة من تجارب الدول المتقدمة علميا في برامج الاعتماد والجودة الأكاديمية، إلا أن تبني المعايير المحددة لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول، دون موافقتها للبيئة المحلية الأردنية لن يحقق الغرض منه بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية. كذلك لا يمكن للاعتماد الأكاديمي وحده حل كافة مشاكل التعليم العالي بمؤسساته العامة والخاصة مع الاختلافات السائدة بينهما، فالمعايير المحددة للحصول على الاعتماد لتخصص ما قد لا توائم متطلبات تخصص آخر.

لهذه الغاية ومن أجل ضمان مستقبل واعد للتعليم العالي في الأردن، هناك ضرورة للاستمرار في ضبط جودة التعليم و نوعيته والارتقاء بمستواه، ليتواءم مع احتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية، وتحديث الخطط الدراسية و تطبيق معايير الاعتماد على الجامعات الحكومية والخاصة، ودعم هيئة الاعتماد في إنشاء بنك للامتحانات واختبارات الكفاءة، كما وأنه من الضروري السعي لإيجاد تعاون فيما بين الجامعات الرسمية الحكومية مع الجامعات الخاصة، وبخاصة في إجراء البحوث المشتركة وتخصيص موازنات كافية للبحث العلمي، والاهتمام بفروع العلوم المختلفة وعلى رأسها علوم المستقبل التي يحتاجها اقتصاد المعرفة، وإيجاد الكوادر العلمية المتخصصة فيها، كما وأنه من الضرورة بمكان إيجاد إستراتيجية واضحة توفر مخرجات متميزة بالأدوات البحثية التطويرية والريادية، وفي نوعية الخريجين المتميزين وطرح مشاريعهم بشكل يتوافق مع متطلبات السوق. وأخيرا لا بد للجامعات الخاصة زيادة دورها في التفاعل مع المجتمع بشكل أكبر، وتوجيه البحوث التي تجريها الهيئة التدريسية فيها نحو المشكلات والأمور والموضوعات التي تم شرائح المجتمع بكافة فئاته وبخاصة قطاع الأعمال فيه.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أبو شرار، طالب (2005)، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي، عمان، الأردن، 13-15 كانون أول/ديسمبر.
2. أبو رمان، حسين (25 أيلول، 2008) "التعليم الجامعي الخاص أمام أزمة الوفرة: الجامعات الخاصة نجاح يعيقه منطق الربح والذهنية البيروقراطية"، السجل - شركة المدى للصحافة والإعلام، صفحة 1، العدد 45، السنة الأولى.

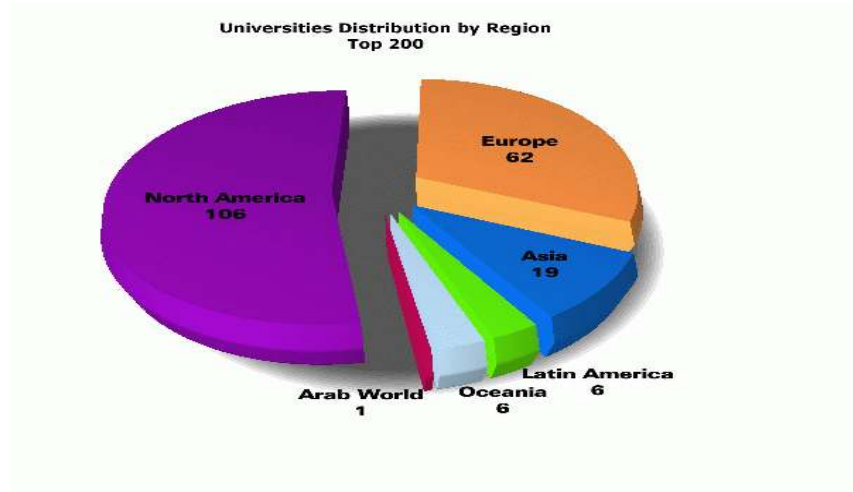
3. أبو قديس، محمد (2006)، "طلبة الجامعات الأردنية: امتحان الكفاءة الجامعية لا داع له"، عمان نت، 17 تشرين أول. <http://ammannet.net/look/article.tpl>
4. التشريعات الأردنية (2007)، نظام المعلومات الوطني، www.lob.gov.jo/ui/bylaws/search
5. الزبيدي، علي؛ والزبيدي، حسين (بدون تاريخ) "الاستراتيجية العراقية المقترحة لإعادة الكفاءات والطاقات العراقية المهجرة"، من www.parliament.iq/iete/2-6.doclk
6. الغرايبة، عبد الكريم (17 أيلول 2004)، "أنا والجامعة: خمسون عاما من الأمل والإحباط"، صحيفة الرأي، عمان-الأردن
7. القرالة، مروان (أيار، 2007)، "التعليم العالي في الأردن تحول إلى البنس"، *الحقيقة الدولية*، <http://www.factjo.com>
8. المعاني، وليد (17 أيلول 2008)، "واقع التعليم العالي في الأردن - نظرة نقدية"، صحيفة الغد.
9. المعاني، وليد (2002)، "التعليم العالي في الأردن: رؤية مستقبلية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر: نحو رؤية مستقبلية للتعليم العالي في الأردن، عمان، 15-16 أيلول.
10. بدران، عدنان (2007)، "بدران يبدي قلقاً شديداً على مستقبل التعليم العالي في الأردن"، جامعة البترا، عمان: الأردن. www.uop.edu.jo/Home/Archive/10.2007/18/181020071.html
11. بدران، عدنان (21 كانون أول 2006) "التعليم العالي في الأردن: أزمة السياسات وعوائق التغيير"، *صحيفة الغد* <http://alghad.jo/?news=142731>
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2003)، "تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.
13. <http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003>
14. سارة، نائر (1997)، "التقويم الداخلي لمؤسسات التعليم العالي: نموذج مقترح لدول العالم الثالث" في:
15. *التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق، سلسلة الحوارات العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.*
16. شرف، ليلي (آذار، 2007)، عمان: مقابلة خاصة مع الباحثة. عمان، الأردن.

2. Council for Higher Education Accreditation (CHEA) (2003), *Almanac of External Quality Review*, Washington, D.C. (Online) http://www.stonehill.edu/planningandir/Planning&Assesment/NEASC%20committee/fact_sheet_accreditation.pdf
3. Council for Higher Education Accreditation (CHEA) (2003), *Fact Sheet #1, Profile of Accreditation*, Washington DC, web site, www.chea.org
4. Craft, A. (ed.) (1994), *International Developments in Assuring Quality in Higher Education*, London: Falmer.
5. Crosby, P.B. (1979), *Quality Is Free*, New York: McGraw-Hill.
6. Deming, W.E. (1986), *Out of the Crisis*, Cambridge, Mass.: MIT, Centre for Advanced Engineering Study.
7. Freed, J., Klugman, M., & Fife, J. (1997), 'Culture for Academic Excellence: Implementing the Quality Principles in Higher Education', *ERIC Digests on Higher Education*, 25 (1), George Washington University, Washington DC: Graduate School of Education and Human Development.
8. Holm-Nielson, L.B. (2001), 'Challenges for Higher Education Systems', *Paper Presented at the International Conference on Higher Education*, Jakarta, August.
9. Juran. J.M. (1998), *Juran on Planning for Quality*, New York: Free Press.
10. Kells, H. R. (1992), *Self-Regulation in Higher Education: A Multinational Perspective on Collaborative Systems of Quality Assurance and Control*, Jessica Kingsley, London.
11. Lindsay, A W. (1994), 'Quality and Management in Universities', *Journal of Higher Education Management*, 9 (3), 57-70.
12. Ministry of Higher Education and Scientific Research (2003), 'Notes on Higher Education System', *Data for Academic year 2002-2003*, Amman: Jordan.
13. Ministry of Planning and International Cooperation (2009), Cluster Studies, Higher Education Cluster, from http://www.competitiveness.gov.jo/cluster_studies.php
14. New England Association of Schools & colleges. 209 Burlington Rd., Bedford, Massachusetts, 01730-1433.
15. Quality Assurance Agency (QAA) website http://www.qaa.ac.uk/international/studentGuide/Arabic_readers.asp.
16. Ranking Web of World Universities (January & July, 2009), <http://www.webometrics.info/graphics.html>

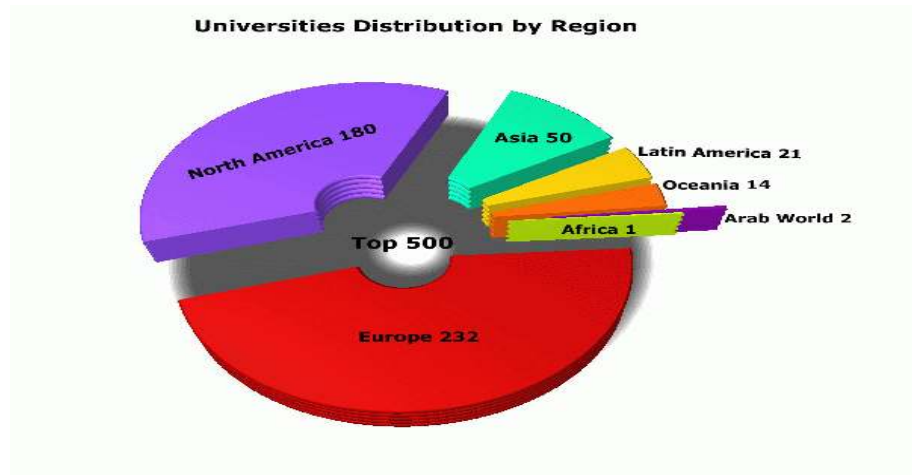
17. Sabri, H & Al-Refae, G (2006), Accreditation in Higher Business Education in the Private Sector: The Case of Jordan, *Journal of Marketing for Higher Education*, Vol.16, (1/2006), Haworth Press-USA.
18. Wikipedia, The Free Encyclopedia, Educational accreditation, <http://en.wikipedia.org/wiki/Schoolaccreditation>
19. Williams, R. (1997), 'Quality and Diversity: The Case of England' in John Brennan, Peter DeVries, and Ruth Williams, (eds.), *Standards and Quality in Higher Education*, Jessica Kingsley, London.
20. World Bank, (February, 2008), "The Road not Travelled: Education Reform in the Middle East and North Africa", from www.subzeroblue.com/archives/2008/02/world_bank_report_on.html

الملحق أ

التصنيف العالمي لأول 200 جامعة في العالم (2009)



التصنيف العالمي لأول 500 جامعة في العالم (2009)



المصدر <http://www.webometrics.info/graphics.html> Ranking Web of World Universities

لشهر تموز 2009